

Distr.: General
7 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الرابعة والعشرون المستأنفة

فيينا، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون

الإدارية: التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة

والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية

لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والخمسون المستأنفة

فيينا، ٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج

المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات

بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة

بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بنائب المدير التنفيذي وممثلين آخرين عن المكتب قدّموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت بردود كتابية وردت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.



٢- وتُقدّم ميزانية المكتب المُدمجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى لجنة المخدّرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم و٢٥٢/٦١، الباب الحادي عشر. وقد أشار المدير التنفيذي في الفقرة ٢ من تقريره إلى أنّ الميزانية المقترحة لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (الأموال العامة الغرض) معروضة على اللجنتين للموافقة عليها. ويورد التقرير أيضا معلومات عن ميزانية الأموال المخصّصة الغرض وميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي ذات الصلة (أموال تكاليف دعم البرامج) المعروضتين على اللجنتين لإقرارهما (المرجع نفسه، الفقرة ٢). وموارد الميزانية العادية، المعروضة على الجمعية العامة في البابين ١٦ و٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة العامين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6)، مبيّنة أيضا في الميزانية المدمجة (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20، الفقرة ٥).

٣- وأشار المدير التنفيذي في تقريره إلى أنّ برنامج عمل المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما زال يُنظّم في إطار تسعة برامج فرعية، كل منها مندرج في إطار الهيكل التنظيمي الحالي الثلاثي الشُعَب (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٠ و٧١). ويشير التقرير أيضا إلى أنّ المكتب قد تصدّى لمشكلة تزايد الطلب على خدماته مع تقلص قاعدة موارده المخصّصة لدعم البرامج الأساسية باتباع نهج متكامل لتخطيط البرامج وتنفيذها والإبلاغ عنها يستند إلى تطور البرامج القطرية والإقليمية، مما يتيح له أن يستجيب لأوليات الدول الأعضاء على نحو أكثر استدامة. وتستفيد هذه البرامج من المهارات المعيارية والتقنية لدى برامج المكتب العالمية في مناطق جغرافية معينة. ومما يُذكر أنّ هذا النهج يعمق من التفاعل مع قطاع عريض من الجهات المعنية من الدول الأعضاء، بما يشمل القوى الفاعلة في الدوائر الأكاديمية والتقنية والسياسية والمجتمع المدني (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧).

ثانياً - إسقاطات الموارد المُدمجة

٤- تُدرج التبرّعات المقدمة إلى المكتب في الميزانية وتُعرض فيها منفصلة في إطار صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (المرجع نفسه، الفقرتان ١ و٢). والوضع المالي للصندوقين معروض في المرفق الثالث للتقرير. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ محور تركيز الميزانية المدمجة للمكتب ما زال الأموال العامة الغرض. وتطور الإيرادات والنفقات من الأموال العامة الغرض والأموال المخصّصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ مبيّن في الأشكال من الرابع إلى السادس من التقرير.

إسقاطات الإيرادات

٥- أبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها عن إسقاطات الإيرادات المدبجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بأنَّ من المقدر أن تبلغ هذه الإيرادات ٥٧٩,٢ مليون دولار، بانخفاض مقداره ١٤,٨ مليون دولار بالمقارنة مع الإسقاطات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير المدير التنفيذي إلى أنَّ الإيرادات من الأموال العامة الغرض ما زالت في تراجع، ومن المتوقع أن تنخفض بمقدار ٢,٥ مليون دولار، أو بنسبة ١٩,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بالنظر إلى أنَّ مستوى الإيرادات العامة الغرض كان ١٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ووفقاً للمدير التنفيذي، فإنَّ من المتوقع أن تبلغ الإيرادات من الأموال المخصصة الغرض ٥٦٨,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مما يظهر استمرار الثقة القوية التي يوليها المانحون للمكتب، ومن شأن هذا أن يزيد من معدل إنجاز البرامج (انظر أيضاً الفقرة ٩ أدناه). ومن المتوقع أن تبلغ أموال تكاليف دعم البرامج ٤٩,٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بزيادة قدرها ٢,١ مليون دولار (٤,٤ في المائة) بالمقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرات ٢٤-٢٨).

إسقاطات النفقات

٦- يعرض الجدول ٢ في تقرير المدير التنفيذي إسقاطات موارد^(١) المكتب، لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٢٠١٦-٢٠١٧، ويرد موجز لها في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

إسقاطات الموارد للفترتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| النفقة | ٢٠١٥-٢٠١٤ (الميزانية المنقحة) | ٢٠١٦-٢٠١٦ | ٢٠١٥-٢٠١٤ (الميزانية المنقحة) | ٢٠١٦-٢٠١٦ |
|--------------------------|----------------------------------|------------------|----------------------------------|------------|
| الأموال العامة الغرض | ٤٣ | ٩ ٥٨٧,٢ | ١٥ ٨٧٥,٥ | ٢٩ |
| أموال تكاليف دعم البرامج | ١٧٤ | ٤٥ ٩٨٢,٦ | ٤٦ ٧١١,٥ | ١٤٠ |
| الأموال المخصصة الغرض | | | | |
| صندوق برنامج المخدرات | | ٢٦١ ٢٤٩,٩ | ٣٢٣ ٣٨٤,٧ | ١٣٠ |
| صندوق برنامج الجريمة | ١١٨ | ٢٨٩ ٣٦٩,٨ | ٢٨٥ ١٥٩,٢ | ٢٠١ |
| المجموع الفرعي | ٣٠٦ | ٥٥٠ ٦١٩,٧ | ٦٠٨ ٥٤٣,٩ | ٣٣١ |
| الميزانية العادية | ١٢٤ | ٤٤ ٩٣٦,٥ | ٤٥ ٥٢٤,٠ | ١٢٣ |
| المجموع | ٦٤٧ | ٦٥١ ١٢٦,٠ | ٧١٦ ٦٥٣,٩ | ٦٢٣ |

(١) النفقات المتوقعة من الأموال العامة الغرض والمخصصة الغرض وأموال تكاليف الدعم مبينة كإسقاطات موارد كل صندوق على حدة في تقرير المدير التنفيذي.

٧- وعلى النحو المبين في الجدول ١، ووفقاً لما أورده المدير التنفيذي، فإن مجموع الموارد المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ ٢٠٠ ١٢٦ ٠٠٠ دولار، بانخفاض قدره ٩٠٠ ٥٢٧ ٦٥ دولار مقارنة بالإسقاطات المنقحة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨- ووفقاً لما أورده المدير التنفيذي، تُتوقع موارد قدرها ٩,٦ ملايين دولار في إطار الأموال العامة الغرض لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٩,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى الانخفاض المقترح أساساً إلى ما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥):

(أ) النقل التدريجي لست وظائف إضافية لممثلي المكاتب الميدانية إلى بند الأموال المخصصة الغرض، مما يؤدي إلى تخفيض قدره ٣,٢ ملايين دولار (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥ و ٢٢٦)؛

(ب) نقل وظائف الدعم البرنامجي الشاملة غير المباشرة المؤهلة إلى بند أموال تكاليف دعم البرامج، مما يؤدي إلى تخفيض قدره ٢ مليون دولار. وينطوي ذلك على نقل ثلاث وظائف (١ مد-١ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣) في مكتب المدير التنفيذي، وثلاث وظائف (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الإدارة (المرجع نفسه، الفقرات ٤٥ و ١٠٦ و ٢٥٦)؛

(ج) النقل المقترح للوظيفة الحالية لمدير شعبة العمليات (مد-٢) في إطار البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، من الأموال العامة الغرض إلى الميزانية العادية، مما يؤدي إلى تخفيض قدره ٠,٨ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥ و ٢١٦). وتورد اللجنة الاستشارية تعليقاتها بشأن هذا النقل المقترح في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7، الفقرة رابعا- ١٥٣).

٩- ويُتوقع أن يصل مجموع النفقات المخصصة الغرض لصندوق برنامج المخدرات وصندوق برنامج الجريمة إلى مبلغ مقداره ٥٥٠,٦ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٦,٢ في المائة مقارنة بالميزانية النهائية المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يشير المدير التنفيذي إلى أن إسقاطات النفقات المخصصة الغرض ستزداد لتصل إلى مبلغ ٦٠٨,٥ ملايين دولار في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ ومع ذلك، فإن الإسقاطات النهائية للنفقات المخصصة الغرض، استناداً إلى القدرات الفعلية وتوقيتات تقديم التبرعات وبدء المشاريع، ستبلغ ٥١٨,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦).

- ١٠- ويُتوقع أن تبلغ موارد تكاليف دعم البرامج ٤٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بانخفاض نسبته ١,٥ في المائة مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتجسّد الميزانية المقترحة لأموال تكاليف دعم البرامج التحوّل المتواصل باتجاه نموذج التمويل المنقح (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٨ و ٤٩) (انظر أيضا الفقرات ١٩-٢٢ أدناه).
- ١١- وتبلغ موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة في إطار البابين ١٦ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6)، الواردة في ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين تلك، ما مقداره ٤٤,٩ مليون دولار (بعد إعادة تقدير التكاليف)، أي بانخفاض نسبته ١,٣ في المائة عن موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ١٢- وبعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أصبحت الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لا تتضمن موارد الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا المعروضة على الجمعية العامة في البابين ١ و ٢٩ زاي من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث ترد تلك الموارد في المجلد الأول من البيانات المالية للأمانة العامة للأمم المتحدة (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20)، الفقرات ٥ و ٦ و ٥٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن البيانات المالية لعام ٢٠١٤، التي أُعدت للمكتب في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتضمن موارد الميزانية العادية المرتبطة مباشرة بدعم تنفيذ البرامج؛ ومن ثم، فإن ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تجسّد موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة في إطار البابين ١٦ و ٢٣، في حين أنّ الحصة الأصغر من الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة في فيينا لا ترد إلا في البيانات المالية.

إسقاطات ملاك الموظفين

- ١٣- يبين الجدول ٢ من تقرير المدير التنفيذي إسقاطات ملاك الموظفين في المكتب لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، ويرد موجز لها في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

إسقاطات ملاك الموظفين للفترتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧

| الفئة | ٢٠١٤-٢٠١٥ (الميزانية المنقحة) | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|--------------------------|----------------------------------|------------|
| الأموال العامة الغرض | ٤٣ | ٢٩ |
| أموال تكاليف دعم البرامج | ١٧٤ | ١٤٠ |
| الأموال المخصصة الغرض | | |
| صندوق برنامج المخدرات | ١١٨ | ١٣٠ |
| صندوق برنامج الجريمة | ١٨٨ | ٢٠١ |
| المجموع الفرعي | ٣٠٦ | ٣٣١ |
| الميزانية العادية | ١٢٤ | ١٢٣ |
| المجموع | ٦٤٧ | ٦٢٣ |

١٤- وكما هو مبين في الجدول ٢، هناك ٢٩ وظيفة مقترحة في إطار الأموال العامة الغرض و ١٤٠ وظيفة في إطار أموال تكاليف دعم البرامج. ويبيّن الجدول أيضاً أنه كان هناك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ما مجموعه ٣٣١ وظيفة يديرها المكتب في إطار الأموال المخصصة الغرض. كما يشار في تقرير المدير التنفيذي إلى أنه بالإضافة إلى الوظائف الممولة من الأموال المخصصة الغرض المدرجة في جداول ملاك الموظفين، كانت هناك ٢٢٩ ١ وظيفة محلية في المكاتب الميدانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (٤٨ موظفاً فنياً وطنياً، و٧٨ وظيفة من الرتبة المحلية، و١٠٣ عقود خدمات) يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابةً عن المكتب. وكثير من هذه الوظائف ذو طابع مؤقت، ورتبها عرضة للتغيير المتكرر.

تنفيذ البرامج في سياق تحديات التمويل

١٥- يشير المدير التنفيذي إلى أن المكتب قد شهد في فترات السنتين الأخيرة نمواً هائلاً في حجم المساعدة التقنية التي يقدمها ونطاقها، قابله تدهور مستمر في الإيرادات العامة الغرض وضغط متواصل على الميزانية العادية وتكاليف دعم البرامج (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأن الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى المكتب للحصول على المساعدة والخبرات الفنية ووضع المعايير لا تُرصد لها الموارد المناسبة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بحالات معينة لم تستطع فيها المساعدة المقدمة من المكتب أن تفي بالطلبات الحالية الواردة من الدول الأعضاء، بسبب قلة الموارد أساساً، ومن تلك الحالات:

(أ) في مجال مكافحة الفساد، حلل المكتب ١٠١ من الاستعراضات القطرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تضمن ٥٩ استعراضاً منها احتياجات من المساعدة التقنية ذات الأولوية حددتها البلدان ذات الصلة. إلا أن المكتب لم يتمكن من تقديم المساعدة إلا إلى ٤٠ بلداً تقريباً؛

(ب) في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، لا يستطيع المكتب الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية؛

(ج) في مجال منع الإرهاب، حُصِّصت تبرعات عام ٢٠١٥ أساساً لمشاريع المساعدة التقنية المقدمة إلى مناطق وبلدان محددة، مما حد بشدة من تمويل المشاريع في مناطق وبلدان أخرى تواجه تحديات خطيرة ناجمة عن الإرهاب.

١٦- وفيما يتعلق بتقديم المكتب للمساعدة التقنية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنظر إلى الخبرات الفنية والمعارف المحددة التي اكتسبها المكتب استمر تزايد طلبات المساعدة التقنية في مجالات من قبيل منع الجريمة والعدالة الجنائية ومنع الإرهاب ومكافحة الفساد ومجالات أخرى تجسّد الأولويات المحلية في المجالات ذات الصلة في بلدان معينة. ويواصل المكتب تقديم المساعدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من خلال النشر المتكرر لموظفي المقر لديه في الميدان ومن خلال شبكات المستشارين الميدانيين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتُقدم أيضاً المساعدة القطرية المباشرة من خلال برامج إقليمية ومبادرات لبناء القدرات تساعد على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة (انظر أيضاً الفقرة ٢٣ أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المكتب تمكّن من المشاركة بانتظام في وضع وتنفيذ مشاريع طويلة الأجل في مناطق وبلدان محددة،^(٢) وأن الجهود التي بذها أتت بنتائج إيجابية.

١٧- ومع ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد المفرط على التمويل من خارج الميزانية يمثل تحدياً أمام تخطيط أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها على المدى البعيد، مما أثر سلباً على قدرة المكتب على تقديم المساعدة في الوقت المناسب بناء على طلب الدول الأعضاء. كما أن انخفاض مستوى الموارد غير المخصصة والأموال المخصصة بشروط ميسرة لمناطق أو برامج محددة أعاق قدرة المكتب على الاضطلاع بأنشطة برنامجية جديدة في البلدان ذات الأولوية؛ ومعالجة المسائل المستجدة؛ واستغلال فرص إقامة الشراكات التي تتيحها البرامج الجارية؛ ودعم الحكومات في عمليات التقدير والتقييم التي تجريها لسياساتها واستراتيجياتها الوطنية في مجال مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة.

(٢) بلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ونيجيريا.

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن المكتب قد كثف جهوده الرامية إلى ضمان قاعدة تمويل أكثر تنوعاً، وتمويل متعدد السنوات، وحصوله على تبرعات غير مخصصة أو بشروط ميسرة من الجهات المانحة، وأن تلك الجهود قد أثرت في بعض الحالات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية النسبة الكبيرة التي تمثلها الموارد من خارج الميزانية، وما يتصل بذلك من انخفاض مستوى الموارد غير المخصصة في ميزانية المكتب المدججة، وتثق في أن المكتب سيواصل بذل الجهود الرامية إلى جمع أموال مقدمة بشروط ميسرة أو أموال غير مخصصة من أجل برامجه. وتشجع اللجنة أيضاً المكتب على مواصلة استكشاف الفرص المؤاتية لتوسيع قاعدة جهاته المانحة (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة E/CN.7/2011/17-E/CN.15/2011/23).

ثالثاً - نموذج التمويل

١٩ - حسبما هو مبين في تقرير المدير التنفيذي، اقترح فيما يخص المكتب نموذج تمويل منقح يستند إلى تقدير التكاليف المباشرة بالكامل في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويهدف النموذج إلى توفير تمويل مستدام لتنفيذ البرامج على نحو قابل للتنبؤ عن طريق ما يلي: (أ) تحقيق الاتساق في تصنيف التكاليف المباشرة وغير المباشرة؛ (ب) تقدير تكاليف التنفيذ المباشر لبرامج المكتب ومشاريعه؛ (ج) مواءمة النهج الذي يتبعه المكتب في استخدام الموارد المتعلقة بتكاليف دعم البرامج مع النهج المستخدم في غيره من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن؛ (د) ضمان استخدام جميع مصادر التمويل في الأغراض المقصودة منها ووقف تناقل الدعم المالي بين بنود النفقات. وسعيًا إلى اتباع وتيرة واقعية في تطبيق نموذج التمويل المنقح، استُحدثت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تدابير انتقالية، اقترح أن تُمدد حتى عام ٢٠١٧ (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20، الفقرتان ١٠ و ١٨).

٢٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن نموذج التمويل المنقح، المقترح في إطار ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قد استدعى نقل نفقات من الأموال العامة الغرض إلى الأموال المخصصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج، ونقل نفقات من أموال تكاليف دعم البرامج إلى الأموال المخصصة الغرض (E/CN.7/2013/16-E/CN.15/2013/29، الفقرة ١٢). ويشير المدير التنفيذي في تقريره الحالي إلى التدابير التي اتخذها المكتب خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بهدف تنفيذ هذه التدابير الانتقالية من أجل تحقيق نموذج التمويل المنقح (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20، الفقرات ١١-١٤ و ١٧ و ١٨). وشملت التدابير ما يلي:

- (أ) إنشاء المدير التنفيذي للجنة الرفيعة المستوى لرصد استرداد كامل التكاليف، التي تشرف على سير التنفيذ، وتحلل التحديات التي تعترضه، وتقر تدابير تخفيفية، وتمكّن من الإمساك بزمام الأمر على نطاق المنظمة؛
- (ب) الرصد الدقيق لوتيرة الانتقال، بما في ذلك تقديم المزيد من الدعم إلى مكاتب بعينها تواجه تحديات أكبر في العملية الانتقالية؛
- (ج) تقديم إحاطات إعلامية حول نظام استرداد كامل التكاليف وإجراء مشاورات فردية مع الجهات المانحة والدول الأعضاء والبلدان المستفيدة؛
- (د) ضمان الاتساق والإنصاف في تطبيق سياسة تقدير التكاليف المباشرة على كل البرامج، مما يتطلب إنشاء مراكز تكاليف للمكاتب الميدانية وإدخال تحسينات خاصة على النظم القديمة ووظائف إدارة التكاليف؛
- (هـ) تحسين المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الأموال العامة الغرض، ولا سيما بالنظر إلى استمرار الانخفاض في التمويل غير المخصّص الغرض؛
- (و) تطبيق نظام استرداد كامل التكاليف على جميع الجهات المانحة على قدم سواء، عن طريق اتخاذ تدابير مثل تضمين جميع الاتفاقات الجديدة أحكاماً متسقة وتبعات التكاليف المباشرة.
- ٢١- ويشير المدير التنفيذي إلى أنّ إحدى النتائج الإيجابية المحقّقة من نموذج التمويل المنفّح تتمثل في تدعيم ثقافة الوعي بالتكلفة في كل وحدات المكتب. وفي هذا الصدد، يشير فيما يتصل بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أنّ الوفورات في الأموال العامة الغرض بلغت ما مجموعه ٠,٨ مليون دولار والوفورات في أموال تكاليف دعم البرامج بلغت ما مجموعه ٢,٩ مليون دولار. ويُشار أيضاً إلى وجود صافي وفورات إجمالي ١,٤ مليون دولار بالنسبة إلى المكاتب الميدانية في شكل انخفاض في التكاليف المباشرة لخدمة المشاريع (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنّ الوفورات المحقّقة بلغت ٣,٧ ملايين دولار في مقر المكتب، و١,٤ مليون دولار في المكاتب الميدانية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّها ترى أهمية لتحسين التوازن بين المساهمات العامة الغرض والمخصّصة الغرض، وهذا ليس فحسب من أجل ضمان الصحة المالية للمكتب وكفالة نموذج تمويل مستدام، بل أيضاً للتعبير، بالقدر ذاته، عن ثقة الدول الأعضاء والجهات المانحة في إطار السياسات العامة وإدارة البرامج (E/CN.7/2009/14-E/CN.15/2009/24، الفقرة ١٩).

٢٢- وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الجمعية العامة سلّمت في قرارها ٦٧/٢٢٦ مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، وأكدت ضرورة تفادي استخدام الموارد الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية/الموارد من خارج الميزانية، بما في ذلك استخدام الموارد الأساسية/العادية لتغطية التكاليف المتعلقة بإدارة ودعم الصناديق غير الأساسية/الخارجة عن الميزانية وأنشطتها البرنامجية. وتشجع اللجنة الاستشارية المكتب على مواصلة إرساء نظام للاسترداد الكامل للتكاليف على أساس الاعتراف الواضح والدقيق بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرامجه ومشاريعه، ورصد تنفيذه، وعرض نتائجه فيما يتعلق بالعمليات وبنود الميزانية على حدّ سواء في سياق الميزانية المدمجة التالية.

رابعاً- مسائل أخرى

موامة الممارسات مع سائر كيانات الأمم المتحدة

٢٣- أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن المكتب عاكف تماماً على موامة ممارساته مع ممارسات سائر كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأمثلة على البرامج التي يضطلع بها المكتب بالتعاون مع غيره من كيانات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويعمل المكتب، من خلال برامجه العالمية، في إطار من الشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، فهو يتعاون مثلاً مع منظمة الصحة العالمية في البرامج المشتركة المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير الرعاية في هذا الشأن، ومع إدارة عمليات حفظ السلام في قطاع العدالة، ومع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهتدة بالانقراض في البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات. وقد استحدثت مثلاً في مكتبه الإقليمي بجنوب شرق آسيا عدّة آليات لضمان الترابط والاتساق في العمليات المنفّذة في المنطقة، ومن أبرزها مجموعة من المبادئ التوجيهية الواضحة التي تحدد الإجراءات التنفيذية. وعلى الصعيد القطري، يشارك المكتب، بصفته عضواً في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، في جهود التنسيق الإقليمية التي تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويشترك في رئاسة آليات للتنسيق على المستوى القطري، منها الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشارك المكتب أيضاً في وضع وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدان محددة.

البرنامج الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٤- ذكر المدير التنفيذي أنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب منه في قراره ٢٣/٢٠٠٩ أن يعطي أولوية عالية لتنفيذ برامج المكتب الإقليمية وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها. وفي هذا الصدد، قُدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، معلومات عن البرنامج الإقليمي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولما كان هذا البرنامج الإقليمي يوفر إطاراً شاملاً للتعاون بين الدول المشاركة البالغ عددها ١٧ دولةً والمكتب، فهو يركز على ثلاثة برامج فرعية رئيسية: الجريمة المنظمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، والصحة. وأبلغت اللجنة أيضاً بتقديم مساهمات إلى البرنامج بلغت ٥٣ مليون دولار؛ والمساهمات المقدمة من بلدان المنطقة من أجل هذا البرنامج الإقليمي تستخدم حصراً لذلك الغرض.